

برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا
نحو عملية مصالحة وإعادة بناء في سوريا ما بعد النزاع - من السوريين إلى السوريين



الأمم المتحدة

الاقتصاد
ESCWA



تحليل الواقع الراهن لقطاع الطاقة والسياسات التدخلية المطلوبة



الأمم المتحدة
بيروت، 2018

هذه الورقة هي من نتائج منصة الحوار التقني السوري لدى برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا.
This paper was produced as part of NAFS Programme's Syrian platform for technical dialogue.

اخلاء مسؤولية
طبعت هذه الوثيقة في الشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، وهي تعكس آراء الخبراء الذين عملوا على كتابتها ضمن إطار
- "برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا" ولا تعبر بأي شكل من الاشكال عن رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الاسكوا.

Disclaimer:

The views expressed in this document, which has been reproduced without formal editing, are those of the experts of the "National Agenda for the Future of Syria" Programme and do not necessarily reflect the views of ESCWA

المحتويات

- أولاً- المقاربة الكلية (Overall approach) : 4
- ثانياً- قطاع الطاقة في مرحلة الأزمة-الحرب؟ (Overview the current situation) : 6
- ثالثاً- قطاع الطاقة كمحفز للنمو (Sector policy gap) : 10
- أ- حوامل الطاقة كمحدد لتحقيق النمو الاقتصادي : 10
- ب- الفجوات ومواجهة التحديات : 10
- رابعاً- محاور النهوض ومرتكبات الرؤية المطلوبة تنموياً (Policy priorities by subsector/theme) : 11
- أ- السياسات والإجراءات على المدى العاجل : 12
- ب- السياسات على المدى الطويل 13
- في سبيل التلخيص : 15

أولاً- المقاربة الكلية (Overall approach):

سيلعب قطاع الطاقة دوراً محورياً في مرحلة إعادة الإعمار في سورية، كقطاع استراتيجي بامتياز وكمكون رئيس في عملية النهوض الاقتصادي بشقيه الانتاجي والخدمي، ولتقديم الخدمات لمجمل قطاعات ومكونات المجتمع ومناطقه الجغرافية. إن إعادة بناء وتكامل منظومات البنية التحتية المدنية (The sustainable and effective reconstruction of civil infrastructure) سيمثل تحدياً جوهرياً نظراً للدور الذي سيلعبه في التخفيف من مفاعيل الحرب المتراكمة خلال السنوات السبع المنصرمة وتلك ستبرز مع الزمن. وإذا كان قطاع الطاقة (بفروعه النفط والغاز والكهرباء، وكحوامل ومشنقات ومنتجات، كمواد أولية وكمواد تراقبيه) لن يؤدي بمفرده إلى الاستقرار، فإن مكانته تتجاوز منحى التحليل الاقتصادي التقليدي أو تحقيق الأهداف المعلنة في الحالة الطبيعية كتحقيق النمو الاقتصادي والكفاءة والمنافسة، والتي هي بالتعريف غير كافية لمساعدة تقدم "الاقتصاد" في التحول السلمي.

فتأمين مدخلات الإنتاج الضرورية والامداد لقطاعات هي الأخرى إستراتيجية وضرورية أكثر من أي وقت مضى، والتي لن يكون أقلها قطاع الزراعة والنقل والصناعة والاتصالات، وتأمين المدارس وخدمات الصحة واستعادة مستويات التشغيل مروراً بالطبع بمحور عودة المهجرين والنازحين، يعني تعزيز البنية التحتية للمجتمع ولتراكيه الخدمية وبما يساهم في خلق بيئة مناسبة لتحقيق الاستقرار (Return & local response, reconciliation & social cohesion and social infrastructure)، أثناء الخروج الأمن من الحرب وبناء السلم المجتمعي (peacebuilding). فالاستقرار الاقتصادي في الحالة الراهنة يختلف عن التنمية الاقتصادية التقليدية، ويجب أن يتحقق قبل أن تتأهل مبادرات التنمية، أي الحد من مكامن النزاع المحتملة والكثيرة وتقليل التهديدات المختلفة إلى مستويات يمكن التحكم بها، وضمان عدم تكرار الوضع المؤدي إلى الأزمة الألفية أو تخفيف آثاره! إن تعزيز القدرة على تأمين وإملا الطاقة، بترميم كافة منظومات القطاع الفرعية (النفط والغاز والكهرباء، وإدماج الطاقات الجديدة والمتجددة في ميزان الطاقة) كبنية تحتية فيزيائية، وبتطوير الأطر القانونية والحكومية الناظمة للقطاع ككل ولمؤسساته وللفاعلين فيه، واعتماد التسعير الاقتصادي الاجتماعي ("affordable" prices) في سياق المجتمع السوري المنهك بفعل تراكم الاختلالات السابقة مع مفاعيل الحرب، يعني التزود بهذه الحوامل وتحقيق المواءمة المطلوبة بين العرض والطلب ولكامل المناطق، وبما يسمح بتجاوز العديد من "أعناق الزجاجة" في كافة قطاعات الاقتصاد الأخرى وتحقيق التنمية المحلية والمجتمع ككل.

سيعترض النهوض بقطاع الطاقة جملة من التحديات، أولها الاستقرار الأمني، وثانيها التمويل ورفع العقوبات والولوج إلى التقانة، وثالثها الإطار التشريعي والقانوني، ورابعها نقص الكوادر بفعل هجرة العديد منها، وخامسها الإطار الزمني، في ظل إلحاح المجتمعات المحلية على طلب "كل شيء والأين" (at all levels). ففي كوارثٍ دثت في دول عديدة، كان شرط انتهاء النزاع كافياً للتعافي، أما في سورية فلا يعني انتهاء الحرب أيضاً إرساء السلام الكامل، بل يجب أن يبعث مع عواملٍ أخرى،

¹ في حالات السلم، للنمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة وتلقائياً للتنمية، وفي مرحلة النزاع ومابعده فالتنمية لا يمكن أن يصبح كشرط لازم للإستقرار، إلا من خلال حوكمة مؤسساته تصممها لانتخب السياسية، بإزالة تلك عيوبها، ولزمن، ومؤسسات شاملة ومحلية ومستنبطه، بإعادة مفهوم الدولة القوية وبعلاقتها مع المجتمع وبتطوير أرضية مشتركة لإعادة البناء بفضاء ممارسة للجميع، بدلاً من القوى غير المنفتحة أو ملهى للفراغات الناشئة في خضم الأخطار من قبل مجموعات مهيمنة وملتبسة لجهة آليات للممارسة، تعيق حوكمة المشروع للتنموي وتساهم في الوصول إلى الدولة الهشة.

كالجانب المؤسساتي وأهمية التغيير بطبيعة وتكوين العقد الاجتماعي²، سيما وأن سورية تمر بفترة انتقالية بين "جيلين" وستكون طويلة، كون "سورية القديمة"، كتعبير مجازي، لم تمت و"سورية الجديدة" لم تلد بعد. وبالتالي ورغم هذه التحديات، فإن السؤال المركزي المطروح الآن وباستمرار هو مكانة ودور قطاع الطاقة في النموذج التنموي المبتغى. فالاختلالات السابقة لبدء الحرب (آذار/مارس 2011)، والتمثلة بغلبة منطق الربوع (rents) على ساب التنمية³، وغياب عدالة التوزيع مع الفقر والبطالة ودون إعطاء الأمل لملايين الشباب والشابات، وتزايد الهوة بين الموارد والخدمات المقدمة للسكان، وتلكو التغيير المؤسساتي الذي كان مطلوباً بالحاح، وعدم مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع لكامل منظومات الطاقة، يتزامن اليوم مع انكسار النموذج التنموي السوري (Development model failure)، وتحدياً يباغية عقد اجتماعي جديد، والتي ستمثل أسعاراً وأمل الطاقة لإدى ركائزه⁴، بالإضافة إلى ولوج استثمارات القطاع الخاص في قطاع الطاقة من مدخل التشاركية الشفافة ودون محاباة، سيما وأن دورها المباشرة وغير المباشرة في الإقلاع بالنشاط الانتاجي والخدمي وعلى مستوى معيشة المجتمع المحلي، سيحصن بنياتها وتراكيها الخدمية لتكون فاعلة في تنفيذ برامج إعادة الاعمار.

إن محورية دور الدولة-المواطن وأهمية الخروج من "العطالة" القسرية ومن حالة البحث عن مخارج آنية، تفرض الانتقال من الحول الإسعافي إلى ركائز الاستدامة، وبالاعتماد هذه المرة على التنمية المكانية التصالحية (paid societal) وشموليتها بمثلثي التنمية: الزاوية الجغرافية والقطاعية والزمانية، مع الأبعاد الثلاث للمثلث الأخر: الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ستساهم في تدعيم المواطنة عبر المشاركة الداخلية لكل الأجيال والفئات وتجميع وتفعيل المجزأ والمهمش لكافة قوى المجتمع وردم هشاشة فئاته التي هي بالأل منكبوبة وقدمت التضحيات طوال فترات الحرب، وذلك بإعادة هندسة كافة منظوماته (Re-engineering) مع إدماج من اضطر للنزوح وعانى التهجير، لطالما أنه أولاً وأخيراً هو المعني

بالغاية. بالتالي لا بد من مشاركته في يباغية الرؤية الكلية لقطاع الطاقة وبلورة الأولويات بمنظور تنموي (Inclusive development)، وعبر مؤسسات الدولة والتراكيب المجتمعية المحلية، وذلك لتجنب الممارسات الملتبسة والمسارات العشوائية والإسساس ببطء ويرورة عملية البناء نتيجة الحاجات الملحة، كقطاع ومجالات التدخل ومؤازرة المنتجين بشفافية⁵ ودعم أسعار الطاقة وبنياتها التحتية وتباينها بحسب القطاعات والمناطق. وعلى الرغم من أهمية الأسئلة المطروقة الآن: من أين نبدأ (كأولويات قطاعية

² فالنزاع في مجتمع مُثقل يقود إلى انزياح وتغيير مؤسساتي ملحوظ (هياكل مؤسسية قائمة)، ويترافق مع أحداثاً باسمه تنتج مؤسسات جديدة، وكلا المؤسساتين محكومتين بواقع متغير؛ فالمؤسسات الشاملة كونها جماعية، تخضع لمسألة القانون، أما المستنبطة فقد تغدو مطلقة تصول بيد مجموعات معنية بممارسات ملتبسه بغياب الأطر القانونية الناظمة، (ومنها خارج أطر الشرعية). فالنخب التي تحكم وتسود في اللاتشاركية تجعل المؤسسات المستنبطة تدور في لفة مفرغة ودون بلوغ مرحلة الأمانة "المولفلة incorporated" (المجتمع غير المنظم/ المنظم).

³ كالربيع النفطي المباشر وعوائد العبور والسياسة وتحويلات المغتربين والمساعدات العربية والتي أفضت إلى "طمأنينة خادعة"، مقارنة بالإصلاح الهيكلية الذي كان مطلوباً منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ودون تكيف مع التغييرات العالمية (كما فعلته منذ تسعينيات القرن الماضي دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية).

⁴ لا يمكن النظر إلى دور الفاعلين في منظومات الطاقة وطرق إدارتها والمستفيدين من وأملها وكيفية تحديد أسعارها إلا في إطار عقد اجتماعي شامل، بصون الحقوق ضمن منظومة الحوافز التي تنتجها المؤسسات والأسواق المنضبطة، وتساهم في تحقيق الإنصاف والعدالة وخفض التوتر والإيقان السياسي والاجتماعي، بحيث لا يمكن فصل البناء الوطني عن البناء الوطني، ولا يمكن تجزئة البناء الفوقي عن البناء التحتي في إطار مشروع البناء الشامل.

⁵ مع وضوح ماهية العلاقة بين الدولة والمجتمع وقطاع الأعمال: فالدولة ليست شركة، واعتبار القطاع الخاص كراسمال مادي واجتماعي وطني، مكون من قلب المجتمع ودوره ليس مية تعطى له وتؤخذ. كما يتطلب التركيز على كومة مركزية فاعلة في الإطار الشامل المتناغم مع الأطر اللامركزية، اعتماد نهج التشاركية و"سياسة فتح الباب" للجميع، كون التوليف المؤسساتي (الذي يضم ممثلي القطاع العام والخاص والاتحادات وأوسع تمثيل نقابي ممكن، ومكونات المجتمع بشتى أطيافها)، سيمثل الذراع التنفيذي للرؤية الطاقوية المطلوبه ويجنب الوقوع في أفخاخ التنمية العديدة: كوجود إدارت عامة مشتتة غير قادرة على مواجهة الإتياجات الملحة، أو غياب الشفافية، ودون تحقيق رية أداء الأسواق ومنع الإتيارات ورفع مستويات التشغيل وعدالة وكفاءة تخصيص الموارد.

اقتصادية وخدمية، من الزراعة والصناعة والنقل والاتصالات، إلى الري والمياه والصرف الصحي مروراً طبعاً بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، والتي داخل قطاع الطاقة بفروعه، وجغرافية التدخل (تحديد المناطق عاجلة التدخل بحسب نسب التدمير وبين ريف وريف، ومدينة ومدينة، وبين ريف ومدينة)⁶، ومن (الفاعلين)، وإلى أي مدى (السلسلة)، وما هي الإحتياجات الملحة، فإنه من الأهمية بمكان بناء القدرات داخل المجتمع السوري لدفع الاستعادة السريعة للخدمات الأساسية، وترجمة العودة إلى الحياة الطبيعية والمساهمة في عملية السلام. بالطبع مع أهمية الدمج بين عدة مقاربات جديدة، على تنوع جميع الاستراتيجيات في السياق المحلي ببعدها الوطني كفعل إرادي تنموي، ولتكتسب فيما بعد كافة قطاعات الاقتصاد والمجتمع ديناميتها الذاتية عبر الزمن⁷، وتضمن تطبيق التنظيم (Regulation) وسن إدارة موارد الطاقة وتقديم السلع العامة، وبالتالي المساهمة في معالجة الشرخ الاجتماعي، وتحقيق التلاحم المجتمعي (social cohesion)⁸.

ثانياً - قطاع الطاقة في مرحلة الأزمة-الحرب؟ (Overview the current situation):

أ - التعقيدات:

قبيل الأزمة، كان مستوى إنتاج النفط في عام 2010 بحدود 385 ألف ب/ي (برميل/يوم)، حيث كانت تساهم الشركات العاملة (من خلال عقود تقاسم الإنتاج Sharing Production Agreements، للمساهمة في سورب بعقود الخدمة) بحدود 200 ألف ب/ي من هذا الإنتاج والشركة السورية للنفط بحدود 185 ألف ب/ي. وكان يكرر 245 ألف ب/ي في مصفاتي حمص وبانياس ويصدر للباقي كخام بحدود 140 ألف ب/ي. وكان يستهلك النفط للمكرر بمعظمه ويتم تصدير بعض المشتقات التي كانت تزيد عن حاجة السوق، وكانت سورية تستورد للمازوت والبنزين كون إنتاج للمصفايتين لم يعد تكفي لتلبية الطلب للمتمامي. ومن الناحية المالية بدأت مرحلة التوازن بتسجيل عجولت مالية متنامية كون قيمة الصادرات النفطية (2010/2009) كانت بالكاد تكفي لتغطية قيمة استيراد المشتقات وتسييد حصة شركات الخدمة من

⁶ فبناء المدارس والمستشفيات مهم جداً كونه يعالج الرعاية الاجتماعية؛ لكن تأمين الرعاية الصحية الاستباقية بأهميتها، لن يكون مثلاً على ساب تلبية الحاجة الملحة لتركيبة أكثر من ربع مليون طرف (ناعي!). وتعزيز الطرق وشق الجديد منها سيدعم الاقتصاد، لكن إعادة تأهيل قطاع الري وتأمين المياه النظيفة والكهرباء والاتصالات، كأمر بالغ الأهمية لكل جانب من جوانب المجتمع، سيساعد في عودة المهجرين واستعادة النشاط الاقتصادي والاستقرار المحلي.

⁷ رغم الصوابية الجزئية لمقولة "البنى التحتية العمرانية لا تكفي" (والتي كانت موضع لقة نقاشية بعنوان "إعادة الإعمار، البنى التحتية العمرانية لا تكفي"، سلسلة وارات المواطنة والمجتمع المدني في سوريا اليوم وغداً، الحلقة الخامسة، الجامعة الأميركية في بيروت، ٣٠ آذار ٢٠١٦)، فإن المزوجة بين عدة مقاربات ستسمح بتجاوز العديد من "أعناق الزجاجة"، كون وضع الصورة الكلية والشاملة لا يعني تنفيذ كامل مكوناتها زمنياً وقطاعياً وجغرافياً، بل أن تنفيذ أي جزء مهما كان سيسمح بتجميع وتشبيك بقية الأجزاء.

⁸ كالصعود من الأسفل إلى الأعلى وبالتدرج (Bottom-up and incrementalism approaches)، وبحسب الطلب الفعلي للسكان (Demand-based approach) بالتممية التشاركية (Participatory development) والتشبيك لحشد الطاقات الفعلية والكامنة (Mobilisation & networking)، بحيث تسيير كافة مكونات المجتمع المتناغمة بنفس الاتجاه و"بسرعة و"دعة".

الإنتاج. لتأتي الأزمة وتراكم مفاعيلها من الحصار والعقوبات⁹ تجاه القطاع ككل (تصدير كخام ومشتقات وتمويلاً وإمداداً بالتجهيزات واستيراد المشتقات والخام) وخروج الشركات الأجنبية من سورية، إرادياً أو تحت بند القوة القاهرة، إلى أعمال التخريب والنهب لمعدات وتجهيزات إنتاج النفط (كبدية الاستهداف التي تلتها لتشمل كامل منظومات الطاقة والنقل والتوزيع) و□ ولأى الإتجار غير الشرعي، ثم التهديم ليتلاشى الإنتاج إلى ما دون 10 ألف ب/ي في عام 2016 مع سيطرة الجماعات الإرهابية على بعض الحقول والمعامل (والسدود لا□ قاً)، قبل أن يرتفع الإنتاج بشكل طفيف مؤخراً .

أما إنتاج الغاز كان قد و□ ل في عام 2010 إلى 24 مليون متر مكعب (م م/3/ي) وكان يعالج في معامل الغاز ويستهلك في قطاع الكهرباء بنسبة 85% والباقي في الصناعة وكغاز منزلي. وكان من المتوقع مع نهاية عام 2015 أن يرتفع الإنتاج إلى 36 م م/3/ي، لولا بداية الحرب على سورية التي انخفض خلالها الإنتاج إلى ما دون النصف، □ يث ساهم وجود □ قول الغاز في المنطقة الوسطى بمتابعة الإنتاج ليصل إلى 15 م م/3/ي (□ زيران 2018).

أما قطاع الكهرباء فكان يشهد معدلات نمو مرتفعة للطلب (7% سنوياً)، ومع ذلك، كان التوليد يكفي لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، لكن تأخر مشاريع الغاز وعدم □ دوث أي بروز لاستغلال الطاقات المتجددة أو معالجة مسألة الفواقد والتعرفة لم تكن كلها إلا عوامل بسيطة التأثير إذا ما أضيفت إليها ما تعرض له قطاع الطاقة ككل من آثار هائلة أثناء الحرب: من تعرض المنظومة الطاقية لسلسلة من العقوبات المتخذة من قبل الدول المعادية لسورية، وأعمال التخريب والسرقة، وتقطع أو □ ال هذه المنظومة جغرافياً لجهة الإنتاج وخطوط النقل والتوزيع ومراكز التحويل، ليهبط إنتاج الطاقة الكهربائية المنتجة إلى دون النصف، قبل أن يرتفع قليلاً مع تحرير الدولة لمناطق واسعة في السنتين الأخيرتين.

إنتاج النفط والغاز والكهرباء 2010-2018

المؤشر	الوحدة	2010	2011	2016	2017	2018
□ إنتاج النفط □ الخام	ألف ب/ي	385	340	9	10	14
□ غاز □ الطبيعي	مليون م/3/ي	24	23	11	14	15
□ طاقة □ الكهربائية □ المنتجة	جيا □ وط ساعي	46413	46037	20000	22000	...

□ المصدر: □ الأعلام 2010-2011: □ المجموعة □ الاحصائية، □ التقرير □ السنوي □ لولة □ الكهرباء. 2013-2018، □ تقديرات □ لقطاعات □ تصريحات □ عدد □ للمعنيين □ وسائل □ الإعلام.

ورغم □ انخفاض □ إنتاج □ لشركة □ السورية للنفط إلى ما دون 10 ألف ب/ي، فمن □ المتوقع أن يرتفع □ لإنتاج تدريجياً مع □ استعادة □ حقول □ المنطقة □ الوسطى وباتجاه □ الرقة ودير □ لزور، □ والذي سيقا □ أيضاً مع تحسن ملموس في □ إنتاج □ الغاز □ للضرورة □ للمنظومة □ الكهربائية □ التي بدأت □ بالتحسن □ الجوهري 2017/2018.

⁹ من بداية الأزمة تتالت سلسلة العقوبات المفروضة على المؤسسات والأشخاص والتي شملت قطاع الطاقة بقا □ يله: من عمليات الإنتاج إلى النقل والتسويق، إلى الشركات الموردة للتجهيزات وقطع الغيار، مروراً بالاعتداءات وعمليات التخريب على خطوط النقل ونزع المعدات وتهريبها وتم السيطرة على الحقول من قبل الجماعات الإرهابية والإنتاج والتكرير بطرق جائزة والتصدير غير الشرعي عبر الصحاريج إلى الجوار التركي، مع شرعنة الإتحاد الأوربي في خطوة بائسة عملية شراء النفط من "المعارضة". لقد كان تأثير هذه العقوبات جوهرياً لجهة توقف خفض الإنتاج والتصدير وتوريد المشتقات، وارتفاع زمن وكلف الإمداد، وإلى تراجع عمليات تطوير الحقول والتعاقد مع شركاء جدد في الاستكشاف في مناطق جديدة بما فيها البحرية، مع توقف مشاريع الربط الإقليمي سواء للنفط والغاز أو للكهرباء، وخروج استثمارات هامة كانت الشركات الأجنبية والعامة في سورية تتحمل عنها نيابة عن الشركات العامة السورية.

وبالتوازي مع تدهور الإنتاج وبالتالي العرض، انخفض أيضاً الطلب على □ وامل الطاقة خلال الحرب وبنسب كبيرة نتيجة توقف عدد من المنشأة الصناعية والنزوح الداخلي¹⁰ والهجرة الخارجية، بالإضافة إلى أن الرفع المتكرر لأسعار الطاقة قد كبت الاستهلاك □ فعلياً¹¹. مع أهمية الإشارة إلى أن الحكومة لم ترفع أسعار الكهرباء خا □ة للقطاع المنزلي بنسب كبيرة سعياً إلى درء تدهور المستوى المعيش لمعظم شرائح المجتمع وخا □ة الأقل دخلاً. وبالفعل زادت □صة استهلاك □ القطاع المنزلي الذي يمثل النسبة الأكبر من مجمل استهلاك □ الكهرباء من 54% في عام 2011 إلى 59% في عام 2016، بينما انخفض استهلاك □ الصناعة التحويلية لنفس الفترة من 21% إلى 19%، وبقي استهلاك □ قطاع الزراعة والري وقطاع التجارة وقطاع الصناعات الاستخراجية محافظاً على نفس النسبة وعلى التوالي 8% و8% و3%. في المقابل عرفت سورية انقطاعات □ادة في التغذية □بيت بلغت ساعات و □ول التيار في بعض المدن والمناطق إلى 6 ساعات فقط وذلك خلال الأعوام 204-2016، قبل أن تتحسن قدرة المنظومة على تأمين التيار بشكل شبه كامل الآن. مع ذلك فإن التوازن بين العرض والطلب يبقى هشاً للغاية، وسيطرح جملة من التحديات مع عودة الاستقرار ولو نسبياً، كون الطلب سينمو بشكل جوهري مقارنة بإمكانية زيادة العرض (والأمر ينطبق على مجمل □ وامل الطاقة).

تعرفة الطاقة الكهربائية في القطاع المنزلي (ك وس: كيلو واط ساعي)

*2018		2010	
كمتعرفة ل. س	كمية □لاستهلاك في الدورة	كمتعرفة ل. س	كمية □لاستهلاك في الدورة
1	1-600 ك وس	0.25	1-100 ك وس
		0.35	101-200 ك وس
		0.5	201-400 ك وس
		0.75	401-600 ك وس
3	601-1000 ك وس	2	601-800 ك وس
		3	8001-1000 ك وس
6	1001-1500 ك وس	3.5	1001-2000 ك وس
10	1501-2500 ك وس	7	أكبر من 2000 ك وس
29	أكبر من 2500 ك وس		

(* آخر رفع لسعر مبيع □الكهرباء تم في 6/1/2016 وما □لت سارية لغاية □الآن (حزيران 2018)

لقد ساهمت والحرب في تآكل مصادر نمو الناتج المحلي من قطاع الطاقة، وارتفاع تكاليف الإمداد وضرورة اللجوء إلى طرق أطول بأجيال زمنية وكلف أكبر. وبالرغم من العوائق الجوهريّة، استطاع الاقتصاد السوري الصمود بفعل السياسات المعتمدة واستغلال طاقات الاقتصاد الكامنة بتقليص فجوة الناتج (الفرق بين الناتج المحلي النظري والفعلي أي الموارد □لطاقات وغير □المستغلة بالشكل □الأمثل) وذلك تبعاً لتطور □الأزمة ومفاعيلها، حيث كان وما □ل هدف الحكومة

¹⁰ خا □ة وأن أغلب المهجرين لم يتمكنوا من جلب كافة الأجهزة الكهربائية التي كانت بحوزتهم قبل التهجير.
¹¹ قبيل إندلاع الأزمة كان سعر ليتر المازوت 20 ل.س ليرتفع إلى 180 ل.س للقطاعات المدعومة كالزراعة ولأغراض التدفئة و290 ل.س للقطاع الصناعي والتجاري، ومادة البنزين ارتفع سعره من 40 ل.س إلى 225 ل.س للليتر، بينما ارتفع سعر مادة الفيول من 8500 ل.س للطن إلى 229 ألف للطن للقطاعات المدعومة وإلى 279 للطن لبقية القطاعات، وهذه الأسعار الأخيرة مازالت قائمة منذ أيلول 2017 ولغاية الآن (نهاية شهر □زيران 2018).

المحافظة على الدور الخدمي والانتاجي، باعتماد سلسلة من الاجراءات الحكومية¹². مع ذلك، يبقى الرهان الأساسي في المرفق الرأهنة ضبط مستويات الأسعار (رغم تحسن سعر المرفق الليرة منذ عام 2017 ولغاية الآن)، وتأمين متطلبات الاستهلاك الضرورية وضمان الحد الأدنى من سبل العيش وتخفيض كلف مدخلات الانتاج، بالتزامن مع التحدي المستمر والمتنامي باستعادة مستويات التشغيل وتنميتها وزيادة العرض الداخلي بما فيها مشتقات الطاقة، استعداداً للمرفق إعادة هندسة البنية التحتية ضمن برنامج إعادة الإعمار المبتغى.

ب- التوازن الهش:

لم تضع الحرب على سورية أوزارها بعد ولم ترفع الإجراءات التقييدية المتخذة من قبل من الدول المعادية لسورية (ما يسمى العقوبات) ومعظم مشتقات الطاقة والكهرباء متاحة اليوم (نهاية حزيران 2018) وفي أغلب المناطق، وذلك بعد سنوات سبع من مفاعيل الأزمة-الحرب، والتي لم يكن أقلها الاختناقات المتكررة في العرض والإمداد وتعرض منظومات الطاقة الكلية والفرعية لمفاعيل وأثار الحرب والتخريب والدمار لمرافق يوية في بنية قطاع الطاقة مروراً بقيود التمويل والولوج إلى التكنولوجيا والإمداد الدولي مع ارتفاع أسعار التسويق الداخلي. فبعد مرفق الصدمة والحصار 2011-2012، ومرفق الانكفاء 2013-2015 وتدمير جزء كبير من البنية التحتية للقطاع وتقطع أو حال البلد وتدني جوهرى للإنتاج (خا) النفط والكهرباء) مع اتساع رقعة وجم الأضرار وبروز مفاعيل جديدة تبعاً لديناميكية الحرب، بدأ القطاع يستعيد جزء من عافيته (مع بداية عام 2017) من خلال اكتساب العاملين فيه لمهارات العمل في ظروف صعبة للغاية (رغم هجرة العديد من الكوادر)، وابتكار الحلول (ولو جزئياً ومرفقياً) لتأمين العرض وماي تطلبه منيانة البنية التحتية ومستلزمات الانتاج خا) مع توفر كميات متزايدة من الغاز (من الحقول المستعادة من المجموعات الإرهابية) وبما يكفي لتوليد الكهرباء وتلبية الطلب الحالي المنخفض (الذي تناقص جوهرياً في السنوات الأخيرة كنتيجة للزوح والهجرة لفئات عديدة من المجتمع السوري وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والاستهلاك الأسري مع الرفع المتتالي لأسعار مشتقات الطاقة). لكن هذا التوازن الهش والذي تحقق منذ منتصف العام 2017 بفعل سرعة الاستجابة لاستنباط الحلول ومواجهة مفرزات الأزمة وجراءة الترشيح ورفع أسعار المرفق وامل الطاقة بنسب جوهرية (دون الكهرباء) مع انخفاض جوهرى في الطلب وانخفاض القوة الشرائية لمجمل الأسر، وانخفاض النشاط الاقتصادي لا يمكن اعتباره مستداماً ولكامل فروع البنى التحتية لمنظومات للطاقة وتأمين العرض الكافي فيزيائياً ومالياً والمرة لمؤامته مع المطلب الفعلي والكامن والذي سيرتفع تدريجياً مع عودة الاستقرار.

12) منها: 1- تأمين حاجات الاستهلاك الضرورية للمواطنين (كالغذاء والدواء) وتأمين العرض السلعي لأهم المواد من خلال مؤسسات التدخل الإيجابي، مع استمرار سياسات التسعير الإدارى بجدوى فعلية نسبية، وعدم رفع أسعار الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة أو رفعها بنسب أقل من ارتفاع تكاليفها، مع خفض دعم عدد من المواد بما فيها المرفق وامل الطاقة. 2- استمرار عمل الدولة بتقديم الخدمات الإدارية وتبسيط عدد منها ونقل أماكن تقديم عدد منها بحسب الأوضاع الأمنية، وتأهيل الأضرار ولو بالحد الأدنى، وتأمين الرواتب والأجور ورفعها (وإن لم تكن تتوافق مع ارتفاعات الأسعار المتتالية). 3- مواجهة انعكاس تدهور الليرة السورية وانخفاض القوة الشرائية من خلال تدخل المصرف المركزي، وتحقيق انزياح في عمليات التجارة الخارجية وإعادة ترتيب أولوياتها، وتقييد ركة القطع لتوجيه نحو الإستيراد الضروري بما فيها مشتقات الطاقة ومستلزمات الانتاج، والاستفادة القصوى من الخطوط الإنتمانية من الدول الصديقة. مع الإشارة إلى تنامي الأهمية الاقتصادية الناتجة عن زيادة التحويلات المالية للمواطنين المقيمين في الخارج. 4- توجيه الاستثمار نحو المشاريع ذات الأولوية، وتمكين البيئة النازمة لعمل القطاع الخاص، بتقديم الإعفاءات المالية والتسهيلات الضريبية، وتسهيل عمل المنشآت وانتقالها إلى مناطق آمنة، وإعادة تأهيل عدد من المناطق المستعادة وإيصال خدمات البنية التحتية إليها ومنتج المنشآت الخا) لإعادة عجلة الانتاج فيها، بحيث كان التوجه الحكومي على المستوى الجزئي منصباً على محركات النشاط الاقتصادي والإنتاج لتلبية حاجة السوق.

ثالثاً. قطاع الطاقة كمحفز للنمو (Sector policy gap):

أ- حوامل الطاقة كمحدد لتحقيق النمو الاقتصادي:

كمواد أولية أو كمواد تراقية والتي هي بالتعريف المحرر الرئيس للنشاط الاقتصادي الإنتاجي والتجاري والخدمي وللقطاع المنزلي، سيبقى مكون الطاقة عاملاً اسماً في تحقيق معدلات النمو ونجاح النهوض الاقتصادي المطلوب، ودي أهم تحديات المررلة المقبلة، كونه لا يمكن تحقيق أي معدل نمو إلا بتوفر الطاقة، ليس فقط لمساهمته المباشرة في الناتج بل أيضاً لدوره في تحقيق ناتج بقية القطاعات، ولمساهمته الضمنية في مجمل الاقتصاد من خلال المداخل الموزعة. لكن مفاعل الأزمة-الحرب على سورية التي عمقت تحديات استدامة منظومات قطاع الطاقة (النفط والغاز والكهرباء) وعلاقته الاقتصادية والخدمية مع بقية قطاع الاقتصاد الكلي¹³، تفرض أولاً زيادة مكون الإنفاق التنموي مقارنة "بالإنفاق الإسعافي" لترميم منظومات فروع البنية التحتية، وإعادة هندسة هذه المنظومات (فيزيائياً وتنظيمياً وإدارياً) على المستوى الهيكلي الكلي والجزئي (جغرافياً بحسب الأضرار والحاجات الملحة)، تبعاً للغايات المستهدفة في الأجلين القصير والطويل وبالارتكاز على التمويل التشاركي مع القطاع الخاص ضمن منظومة شفافة للحوافز والواجبات بإطار كومي ناظم وشفاف، وبتعزيز دور القدرات البشرية التي عانت من ترهل في مفاصل عديدة، وبالولوج التقني الرفيع وتجاوز مفهوم الكفاية والكفاءة وولاً إلى فعالية تنفيذ الاستثمارات الضرورية لتحقيق الاهداف التنموية بأولوياتها الكلية والقطاعية المقررة تشاركياً.

ب- الفجوات ومواجهة التحديات:

إن مواعمة العرض والطلب على الطاقة وضمان إعادة اقلاع الاقتصاد يفرض على المدى العاجل تقييم محدث لأضرار عمليات تخريب البنية التحتية وما تم إلاله بعجالة وإعادة هندسة القطاع بمنظوماته الكلية والفرعية من طرق التمويل والاستثمار إلى الأطر الحكومية النازمة مروراً بالتسعير الاقتصادي دون إغفال المكون الاجتماعي في الدعم خا لة لدعم سبل العيش والاقلاع بالنشاط الصناعي لغايات تنمية وضمان فرص عودة المهجرين على أسس تمكينية (بتجميد مؤقت لعملية تحرير أسعار الطاقة ريثما تنجز مررلة النهوض 2018-2021)، وذلك من خلال وافز لشركات الخدمة الدولية، وجذب الجديد منها لزيادة الإنتاج في قطاعي النفط والغاز، مع تطوير جوهري لقانون الكهرباء بحيث يضمن من خلال سلسلة الحوافز الولوج الفعلي للقطاع الخاص تشاركياً (أو لو ده) لكامل لقات الإنتاج أو لأجزاء منها (التوليد من مختلف المصادر خا لة الطاقات المتجددة، النقل باستطلاعاته المتعددة، التوزيع والفترة والجباية الالكترونية)، مع إعادة الهيكلة الحوكمية والتنظيمية لمؤسسات الطاقة (بما فيها الكهرباء ومؤسساتها الثلاث باستنباط الهيئات النازمة الضرورية والشفافة)، مع اعتماد تسعير اقتصادي-اجتماعي رشيد ضمن متطلبات الاقتصاد السوري وذلك بالاعتماد على نظام محاسبة تكاليف متطور ودقيق، بحيث يتم لاقاً تحديد أسعار الطاقة (خا لة الكهرباء) بحسب التوازن الفعلي بين الأسعار والكلف ضمن مبدأ الإلال بين مصادر الطاقة بشرائح تصاعديّة عادلة وتحفيزية، والسيطرة على الهدر بجميع أنواعه وترشيد قيقي للاستهلاك من خلال سياسات التحفيز وتطبيق القانون لكل استجرار غير مشروع (من التسعير إلى الاستثمار بالتقانة والبرامج الكفيلة بتخفيض الفواق)، وعقلنة الاستهلاك (وليس بالضرورة كبحه قسرياً) كمكون للنمو، وتحويل تحدي ملءامه للعرض مع للطلب على الطاقة إلى فرص حقيقية باعتماد سياسة جريئة لتطبيق للإلارة للمتكاملة

¹³ على المستوى الكلي، يعتبر قطاع الطاقة قطاعاً استراتيجياً بامتياز كمساهمة مباشرة في تشكيل الناتج المحلي، ومساهمة غير مباشر في تحقيق ناتج قطاعات الاقتصاد الأخرى، حيث لا يمكن تسجيل أية مساهمة للقطاعات الأخرى (كالزراعة أو الصناعة أو النقل أو السياحة) دون توفر مشتقات الطاقة (كمواد تراقية وكمواد أولية)، حيث كان يساهم هذا القطاع الحيوي في تمويل جزء كبير من موازنة الدولة ومستوردات القطاعين العام والخاص، وفي إستقرار سعر ررف الليرة، وفي تنفيذ سياسة التسعير الإداري (السعر الاجتماعي لأسعار وامل الطاقة للاستهلاك المنزلي والإنتاج)، الذي يعتبر الأرخص مقارنة بدول عديدة في المنطقة.

للطلب لتحقيق الإلمة الرشيدة والمتكاملة في جانبي العرض والطلب وبالتوازي مع اعتبار الطاقات الجديدة قطاعات رديفة لقطاع الطاقة التقليدي ورافعة للنمو والتشغيل.

وعلى المدى الطويل لا بد من تعظيم منفعة سورية الجغرافية الاقتصادية وتبعاً لمصالحها ليس فقط كبلد عبور بل أيضاً لتأمين الطلب الداخلي وتنويع مصادر الدخل وتحقيق قيم مضافة، عبر أنابيب ومصافي ومعامل معالجة سينتطلب إقامتها.

وإذا كانت المسألة المركزية المطلوب التصدي لها في السنوات السابقة (2011-2017) تتمثل بموائمة العرض مع الطلب على الطاقة بالحد الأدنى، فإن مكون الطاقة أبح مع مفرزات الحرب جزءاً لا يتجزأ من مكونات العقد الاجتماعي المطلوب ياغته. فمحمور من محاور البنية التحتية الأساسية للاقتصاد الإنتاجي، سيلعب قطاع الطاقة دور الدافع والمحفز لإعادة تأهيل التراكيب الخدمية للمجتمع، وسيحكم في المرحلة المقبلة مسار الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ككل، كون تأمين وإمل الطاقة (إنتاجاً وإدارة واستهلاكاً وتسعيراً) وبالأخذ بعين الاعتبار التباين المناطق والقطاعي وهشاشة شرائح اجتماعية عديدة هي بالأل تقع في مناطق منكوبة و/أو لا تملك الحد الأدنى من مقومات الاستقرار، سيضمن تهيئة بيئة وسبل العودة والعيش للمهجرين والإقلاع بقطاعات بوية كالري والزراعة والصناعة والنقل وتلبية عوامل نجاح الأمن الغذائي، التي بدورها ستعزز من فرص العودة واستعادة النشاط والأمن الاقتصادي¹⁴، وبالتالي ستحكم مآل النموذج التنموي في السنوات القادمة وذلك من خلال المحاور التالية:

1- تمويل البنية التحتية في قطاعات الطاقة المختلفة من إعادة التأهيل والأعمار إلى التطوير، كون الحلول الإسعافية والأنية المتخذة في سياق مجريات الحرب في الفترة 2011-2017 لم تعد تتوافق مع متطلبات المرحلة القادمة 2018-2030، وبالتالي لا بد من اعتماد محاور الاستدامة: أي الاستثمار المكثف (وتحفيز دخول الشركات الدولية من الدول الصديقة ولوج القطاع الخاص السوري في الاستثمار) في لقات إنتاج النفط والغاز للتعويض عن الانخفاض الكبير في النشاط النفطي وتعويض الأضرار المتتالية، وإنشاء المصفاة الثالثة، وإعادة تطوير شبكات نقل وتجميع وتوزيع موارد الطاقة، وإنشاء محطات توليد الكهرباء.

2- إعادة رسم سياسة التسعير الاقتصادي-الاجتماعي لموارد الطاقة: تأمين وإمل الطاقة من الإنتاج المحلي والاستيراد بأسعار اقتصادية مع توجيه الدعم الذكي إلى قطاعي الصناعة والزراعة الذين بالأل يحتاجان إلى دعم شديد ليقلعنا من جديد وبالتنافسية المطلوبة، مع أهمية استعاد النشاط الاقتصادي بإتابة وإمل الطاقة والذي من مقومات عودة المهجرين وتأمين فرص العمل.

3- التصدي لمسألة الهدر الطاقوي وتحسين الكثافة الطاقوية (وإدات الطاقة المطلوبة لتحقيق الناتج): أي الاستغلال الأمثل للاستثمارات وتخفيض كلف التمويل وتفعيل محركات نمو الناتج المحلي التي لا يستفاد منها داخلياً لا بل ينعكس منها سلباً على الاقتصاد السوري وتعزيز مكانة الطاقات الواعدة، سيما وأن الكثافة الطاقوية في سورية لم تشهد تحسناً ملحوظاً، لا بل تدهورت مع الأزمة الحالية.

4- تكامل الأولويات الطاقوية مع الأولويات الاقتصادية وأولويات التنمية المتوازنة والمستدامة وبما يضمن فوق الأجيال القادمة: أي تلبية الطلب المتزايد على وإمل الطاقة وجعل قطاع الطاقة محركاً أساسياً للنمو والتنمية المستدامة وليس عائقاً أمامهم.

رابعاً- محاور النهوض ومرتكزات الرؤية المطلوبة تنموياً (Policy priorities by subsector/theme)

تحتاج سورية في قطاع الطاقة إلى استثمارات ضخمة تتجاوز كتقدير مرلي 20 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، ناهيك عن أهمية تأمين الإمدادات المطلوبة للنهوض الاقتصادي، ريثما يصبح لقطاع مساهماً في تمويل الاستيراد. فالطلب على مشتقات لإطاقة وإطاقة للكهربائية سيزداد وخاصة في

¹⁴ من التجربة المستقاة من دول مرت بكوارث وإروب سابقة، فإنه في مرلة التحول نحو الإستقرار تبدأ معها تحديات كانت خلفية وغير معبر عنها لجهة بداية المطالبات بتأمين الحاجات الأساسية مقارنة بالهم الأساس الذي يسود في خضم الحرب بدرء المخاطر. وبالفعل بدأت سورية وإن بشكل جزئي تشهد هذه المرحلة بإيث الجميع يطلب كل شيء والأمن.

مرحلة التعافي وعودة دوران عجلة الإنتاج الصناعي، وإن قدرة المؤسسات الحكومية على الاستثمار في قطاع النفط على سبيل التحديد ستكون محفوفة بمخاطر عديدة خاصة إذا ما قورنت بأولوية استثمارها في قطاعات أكثر إلحاحاً. كما أن تطوير قدرات توليد ونقل وتوزيع المنظومة الكهربائية، كبناء محطات جديدة في قطاع الكهرباء في السنوات القليلة القادمة يحتاج لتوفير تمويل وتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة والمرونة (إما عن طريق قروض ميسرة أو تسهيلات دفع أو الاستفادة من قروض ومنح الصناديق التنموية في الدول الصديقة والمنظمات الدولية أو المشاركة مع القطاع الخاص). الأمر الذي يفرض كل ذلك تهيئة البيئة الناظمة والتعاقدية وإعداد الأطر الناظمة والكوادر التفاوضية القادرة على صياغة وانشاء المشاريع (project design and setting up) ومنذ الان.

وبالتالي فمن الأهمية بمكان من مزاجية الحلول الإسعافية والسريعة مع محاور العمل الإستراتيجية على المدى الطويل (المدى الطويل هنا 4-5 سنوات)، لتحقيق المواءمة المطلوبة بين العرض والطلب على مصادر واستخدامات الطاقة في كافة المناطق بما فيها المنكوبة وشرائح المجتمع خاصة للفئات الهشة والمنهكة بآثار الحرب، ولضمان إعادة اقلع الاقتصاد بكل مكوناته وتحقيق الاستقرار، وذلك من خلال تبني إطار كلي، وتقييم وترميم المنظومات الفرعية لكل مصدر من مصادر الطاقة، ومواءمة كل من إستراتيجية وزارة النفط مع إستراتيجية وزارة الكهرباء ضمن منظور المساهمة في تعزيز البنية التحتية والخدمية لتحقيق الاستقرار والمساهمة في الخروج الآمن من الحرب ومن ثم النهوض التنموي.

أ- السياسات والإجراءات على المدى العاجل

1- تقييم محدث وفعلي للأضرار الناجمة عن عمليات تخريب البنية التحتية لكامل قطاعات الطاقة.
2- إعادة هيكلة قطاع الطاقة والإطار القانوني والبيئات الناظمة لفروعه (النفط والغاز، الكهرباء، الطاقات الجديدة والمتجددة). فبالنظر إلى ديناميكيات الطاقة في سورية، من الصعب التفكير في قطاع الكهرباء مثلاً بمعزل عن قطاعات الطاقة الأخرى. إن الجمع بين جميع قطاعات الطاقة أمر يوي لضمان التنفيذ الواقعي والكفاء والحقيقي للرؤية والاستراتيجية والسياسة العامة والتشغيل ومرآة القطاع في المستقبل. وبعبارة أخرى، من يث التخطيط والتنسيق الشامل، ينبغي تأسيس كيان جديد للتنسيق بين مختلف السلطات المعنية بقضايا الطاقة، مثل "المجلس الأعلى للطاقة" والذي يجمع بين قطاع النفط والغاز وقطاع الكهرباء، على أن يكون دور المنظم (regulator) في هذه الرؤية خاصة من البداية، وبأن تضمن الهيئة التنظيمية المطلوب تأسيسها، إتباع نهج شامل من يث الشفافية والمساواة والإنصاف من أجل زيادة فرص الاستثمار. ويجب أن يكون النموذج نموذجاً لا مركزياً (The model should be a decentralized) ومبنياً على أساس أفضل الممارسات، وبحيث يتم تعديل تنظيم القطاع ليصبح أقل بيروقراطية وأكثر مرونة لتضمين دور وإتياجات القطاع الخاص والمجتمع المحلي الذي يستثمر في القطاع لتلبية طلب المستهلكين بشكل أفضل. وفعالياً لا بد من العمل على المحاور التالية:

أ) دعوة الشركات الأجنبية وشركات الخدمة لاستعادة أنشطتها النفطية والغازية وجذب الجديد منها للتنقيب والاستكشاف والإنتاج في مناطق جديدة تماماً (في البحر واليابسة) وفي مناطق عملت فيها شركات الخدمة والشركة السورية للنفط لزيادة معاملات المردود والاستخلاص في الحقول النفطية المنتجة و/أو القابلة للإنتاج مقابل التعهد بالاستثمار السريع لتفعيل الإنتاج وضمن الأطر التعاقدية الابتكارية التي تأخذ بعين الاعتبار الوضع الراهن لقطاع النفط والغاز والمحددات الدولية للصناعة النفطية، وبالتالي صياغة عقود تقاسم الإنتاج في المياه الدولية واليابسة، بهدف تمويل وتهيئة البيئة والاستثمارات المطلوبة دون تحمل أعباء الاستثمار.

ب) كقانون ناظم لمجمل قطاع الكهرباء كونه يمثل البيئة التشريعية والقانونية والإدارية لمنظومة الكهرباء بمجملها، لا بد من إعادة صياغة قانون الكهرباء (2010/32) بحيث يتم إدخال التعديلات الجوهرية عليه و صكوكه التنظيمية والإدارية، والألية لتمويل القطاع الخاص ودخوله جدياً في معظم لقات السلسلة الكهربائية (في إطار تعاقدية ناظم وشفاف وديناميكي ضمن قانون التشاركية رقم 2016/5 واستحداث أجهزته التنفيذية التي تسهل وتشجع المستثمرين على إقامة مشاريع لتوليد

الكهرباء واستخدام مصادر الطاقات المتجددة)، ودعوة القطاع الخاص السوري أيضاً للولوج في □ لفة الحياوية.

ج) بهدف تأمين البيئة التشريعية والقانونية اللازمة لرفع كفاءة استخدام الطاقة والتوسع في استثمار مصادر الطاقات المتجددة المت□ة في سورية، لايد من تطوير كود العزل الحراري (اعتماد المتطلبات التصميمية والرخص ودراسة العزل الحراري)، وقانون معايير كفاءة استهلاك □ الطاقة للأجهزة الكهربائية المنزلية والخدمية والتجارية (رقم 2008/18، بهدف رفع كفاءة استخدام الطاقة في الأجهزة الكهربائية المستخدمة في القطاعات المنزلية والتجارية والخدمية، وتعزيز القدرة التنافسية للأجهزة المنتجة محلياً والأجهزة المستوردة، والمساهمة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في إطار آلية التنمية النظيفة)، وقانون الحفاظ على الطاقة (رقم 2009/3، الذي يهدف تحفيز كافة الجهات العامة والخاصة □ على تنفيذ إجراءات □ فظ الطاقة والتوسع في تطبيقات الطاقات المتجددة في كافة المجالات والقطاعات)، وإعادة تفعيل وتطوير قانون سخان الشمس (رقم 2011/17، الذي يهدف إلى إيجاد آلية يتم من خلالها تسهيل انتاج واقتناء أجهزة تسخين المياه بالطاقة الشمسية عن طريق تقديم قروض طويلة الأمد).

3-إعداد دراسة قانونية لتشمل كافة التعديلات التي □ صلت على قطاع الطاقة ومن كافة الجهات المسلحة الإرهابية وداعميها لرفع ملفات المطالبة وتثبيت الاختراقات وطلب التعويضات التي تحكمها المعايير القانونية والدولية.

4- وضع خطة متكاملة (وإن متدرجة التنفيذ) لرفع كافة الإجراءات المتخذة والعقوبات (خاصة □ وإنها غير أممية) بحق المؤسسات والأشخاص السوريين، لأن عودة التمويل وتنفيذ المشاريع يتطلب رفع "العقوبات" وليس فقط الجبر والتعويض، ورغم أن المسألة سياسية بامتياز لكن يجب تجهيز وتحديث كافة الملفات من الن□ية القانونية والفنية. كذلك الأمر بحل المسائل القانونية الناجمة عن خروج الشركات الأجنبية (من خرجه بإرادته ومن كان مجبراً) و □ ياغة نموذج العقد النفطي الجديد الذي ستعمل به الشركات الجديدة أو تجديد وتفعيل العقود السابقة، والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات النفطية الدولية والواقع السوري.

5-المعالجة المكثفة لفاقد الطاقة ولكامل السلسلة بحسب الفروع والسيطرة على الهدر بجميع أنواعه وترشيد □ قبقي لاستهلاك □ الطاقة (وخاصة □ الطاقة الكهربائية كأولوية مطلقة وضبط فواقد النقل والتوزيع والاستهلاك □ فنياً وتجاريًا بالتسعير المرن والمتحر □ وبحسب الشرائح اليومية و □ ياغة استراتيجية جديدة للعدادات والقراءة الالكترونية وإلزام المستوردين والمنتجين للتجهيزات الكهربائية المستهلكة بكثافة للطاقة باللا □ فة الطاقة) واعتماد معايير الاستهلاك □ الكفوة.

6-مواءمة مصادر العرض مع الطلب على كامل مشتقات الطاقة وكافة الاستخدامات (□ ناعة، زراعة، نقل، والقطاع السكني. إلخ)، ودراسة آثار الإ □ لال بينها، بالتوازي مع إعداد دراسة متكاملة □ ول أسعار مشتقات الطاقة ضمن منطقتين إعادة الإعمار والكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، □ يث لا ضير من تجميد مر □ لي لعملية تحرير أسعار الطاقة على الرغم من مشروعيتها ريثما يقلع الاقتصاد ككل، وبحيث يتم اعتماد تسعير اقتصادي اجتماعي رشيد لمشتقات النفط والغاز والكهرباء ضمن متطلبات الاقتصاد السوري تحديداً.

ب- السياسات على المدى الطويل.

1-إعادة تجهيز وتحديث خارطة الاستثمارية النفطية والغازية (وولوج القطاع الخاص في مجال توليد الكهرباء بحسب مبدأ المشاركة الفعال والشفاف) ليتم في قطاع النفط والغاز عرض البلوكات بصيغتها الجديدة (في اليابسة وفي المياه الإقليمية) على الشركات النفطية والدولية بحسب المصالح الوطنية العليا.

2-تعظيم منفعة سورية الجغرافية في المنطقة (مر □ لياً مع العراق) ليس فقط كبلد عبور بل تنويع مصادر الدخل والإمداد الطاقوي. فعلى الرغم من هامشية مواردها النفطية والغازية الحالية مقارنة بال □ تباطيات

دول الخليج العربي، ستزداد مكانة سورية أهميةً في السنوات والعقود القادمة لتلبية الطلب المتنامي على هاتين المادتين في جميع أنحاء العالم، مع تزايد الحاجة الدول الصناعية والصاعدة للمزيد من الإمدادات النفطية والغازية من خارج مناطقها. وانطلاقاً من موقعها كإحدى أهم ممرات عبور النفط والغاز من منطقة الخليج باتجاه البحر المتوسط سنتكسب هذه المكانة أهميةً بالغة وسيجعل سورية تلعب دوراً إقليمياً مهماً في تأمين الإمدادات النفطية والغازية المطلوبة عالمياً. لكن لعبها لهذا الدور يتطلب تعظيم منافعها الطاقوية والاقتصادية والسياسية تبعاً لمصالحها، بتلبية حاجتها المتنامية من هاتين المادتين وتحقيق أمنها الطاقوي (energy security) وتعزيز مكانتها الإستراتيجية وتحقيق قيم مضافة جديدة، وليس فقط تأمين مصادر جديدة من عوائد العبور.

3- عقلة استهلاك الطاقة كمكن للنمو، أي استغلال جدي للإمكانات الكامنة في محور حفظ وعقلة استهلاك الطاقة. كون سورية في مرحلة تحول طاقتي سلبية، أي ليس فقط لم يعد الإنتاج النفطي والغازي في ظل محدودية الموارد المائية، يكفي لتلبية الطلب لا بل يتوجب تأمين البنية التحتية ودفع فاتورة استيراد مشتقات النفط والغاز والكهرباء. وبالتالي لا بد من تحويل هذا التحدي إلى فرصة حقيقية بإعتماد سياسة جريئة لتطبيق الإدارة المتكاملة للطلب على الطاقة من التسعير الذكي إلى الاستثمار بالتقانة والبرامج الكفيلة بتخفيض الفوائد والهدر الطاقوي وتحقيق ترشيد قياسي للطاقة، وبما يسمح بخلق فرص عمل جديدة تماماً وبروابط أمامية وخلفية تسحب معدلات النمو نحو الأعلى.

4- تنفيذ سريع ومحفز لمشاريع الطاقات المتجددة (الكهروريحية والكهروضوئية) بما لا يقل عن 400 ميغاواط) كأولوية ثانية مطلقة وقبل تمويل بناء محطات الفيول الجديدة، أي اعتبار الطاقات المتجددة (كموارد غير محدودة وغير مستغلة) قطاعات رديفة وهامة لقطاع الطاقة التقليدي ورافعة للنمو والتشغيل والتنمية المستدامة والمتوازنة إقليمياً أيضاً، أي ليس فقط لتأمين الطاقة الكهربائية وتحقيق الاستقلالية الطاقوية وتخفيض فاتورة الاستيراد، بل توظيف العمالة ورفع النمو إقليمياً وكلياً وزيادة مكونه المستدام من خلال إنشاء مصانع مكونات الطاقة الكهروضوئية وإنتاج الخلايا (خلايا فوتوفولطائية photovoltaic cells) والمزارع الشمسية والسخانات بحيث يتم إنشاء المصانع في المناطق التي تعاني من ضعف الاستثمار وتنشأ المزارع بحسب خريطة الإشعاع الشمسي وفي المناطق الواعدة، وإنشاء مصانع مكونات الطاقة الكهروريحية ومزارع كهروريحية في المناطق الواعدة بحسب الأطلس الريحي.

5- إعادة التفكير بالمنظومة الكهربائية بأكملها من خلال:

أ) دراسة الطلب الفعلي الحالي والكامن خلال السنوات القادمة خاصة مع تغير كثافة أماكن ودات الإنتاج المستهلكة للطاقة الكهربائية والتوزيع الديمغرافي بفعل النزوح الداخلي والهجرة، ثم لاحقاً إتمالية بروز أعناق الزجاجات مع تحرير كامل التراب السوري وعودة النشاط الاقتصادي والخدمي مع عوده قد تكون سريعة ومربكة للمهاجرين والنازحين (والمستثمرين).

ب) إعادة توجيه "الحركة" الكهربائية بين أماكن الإنتاج الاستهلاك وبما يلبي الطلب مع تحقيق مبدأ تخفيض الفوائد لأقصى درجة وبحسب المعايير المقبولة عالمياً، فليس من المعقول البدء بإضافة إستراتيجيات جديدة دون التصدي الجوهري لهذه المسألة بالتوازي مع دراسة التباين بين جغرافية العرض وجغرافية الاستهلاك على المستوى المناطقي والتي تعرضت لجملة من الإنزيمات السكانية وتموضع النشاط الاقتصادي بفعل الحرب، حيث تكتسب أهمية بالغة ليس فقط من منظور طاقتي بل أيضاً لتحقيق التنمية المحلية وفعالية أداء منظومة الكهرباء جغرافياً وبالنتيجة اقتصادياً. ج- التوسع بالمحطات القائمة وبناء المحطات الجديدة بحسب معايير الكفاءة وأماكن الاستهلاك المستدركة للطلب الكامن اللاق.

6- إعادة إياء مشاريع الربط الكهربائي (بتجهز الدراسات الحديثة وبعد الموافقات السياسية طبعا) مع دول الجوار وإعادة إياء المشاريع المحورية النفطية والغازية مع الجانب العراقي وباتجاه المتوسط (وتكرير جزء من الإمدادات العابرة).

في سبيل التلخيص:

إن التحدي الأساسي الذي تواجهه سورية هو تمويل عملية إعادة البناء وتأمين مشتقات الطاقة، فعندما يُقلع الاقتصاد السوري فسيقلع! وعندما يعود النازون والمهجرون ويزداد الاستثمار فإن من المرجح أن تشهد سورية "فورة" ايجابية كبيرة في النشاط الإقتصادي، لكن كيف ستكون المرحلة الانتقالية (التعافي والنهوض) أقل وطأة على الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية البعيدة عن مراكز النمو والتي تأكلت مكنساتها بفعل مفاعيل الحرب وارتفاع الأسعار الحالية، لكي تصبح قوة إيجابية؟ سيما وأن نهج "اقتصاد البناء" لا يكتسب مشروعيته الكاملة (وأية عملية إعادة إعمار واسعة) إلا من خلال استدامة معدل النمو الإقتصادي المتوازن، وتوسيع خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وتقليص التفاوت بين دخول وإفناق الشرائح السكانية وتباين مستويات التنمية بين المناطق، والأهم من كل ذلك معالجة الشرخ الإقتصادي وجروح المرحلة الراهنة اقتصادياً واجتماعياً. فبالإضافة إلى أنه لا يمكن تحقيق أي نمو اقتصادي مرتفع ومطلوب، دون الإستثمار في البنية التحتية لقطاعات الطاقة وتلبية الطلب على المشتقات (محلياً وعبر تغطية فاتورة استيراد المنتجات التي لا تستطيع مصفاة مص وبانياس ومعامل الغاز تأمينهما)، ودون إشكاليات تسعير مشتقات الطاقة، ودون تعزيز كفاءة الإنتاج والتصدي لمسألة الهدر التنموي وفواقد الطاقة، ستكتسب مسألة تمويل البنية التحتية الخدمية في قطاعات أخرى أهمية بالغة في تحقيق النهوض المطلوب ولتأمين الشروط الأساسية لمعالجة إختلالات التنمية السابقة وإعادة البناء، خاصة في ظل العقوبات وضيق آفاق التمويل الدولي.